

## عنوان مقاله:

دور الأدله الكليه فى بيان كل ما يواجهننا من احكام جزئيه

## محل انتشار:

اصول الفقه؛ رويه مقارنه بين المذاهب الاسلاميه، دوره 1، شماره 1 (سال: 1403)

تعداد صفحات اصل مقاله: 27

## نویسنده:

محمد سعيد منصور - استاذ اصول الفقه، بكلیتى الشریعه، والقانون، فى جامعه الازهر - بغزه سابقا.

## خلاصه مقاله:

ان شریعتنا تنتصب على انواع من الأدله الكليه وكل دليل كلى له استعمال خاص به، فى اجتماعها وتأزرها تشكل الوان الاحكام الجزئيه كافه، دون اى اختلاف حقيقى بينها، واذا وجدنا اختلافا فى ايقاعها عمليا، فانه لا يكون اختلاف حجه وبرهان، وانما هو اختلاف تنوع وزمان و الطريق الى معرفه ذلك هو البحث عن خصائص تلك الأدله والحاصل من هذا المقال بجلاء ان من خصائص الأدله الكليه، مساييره سائر ما يواجهننا من احكام جزئيه فى جميع الامصار والاعصار، حتى لا تتوقف شریعتنا الغراء عن تحقيق مصالح الخلاق، ووضع الحلول المناسبه لكل المستجدات والحوادث التى تواجههم، وان الاحكام التى تنتصب عليها، وتشكل فى داخلها، لا تبتنى على اسبابها هكذا جزافا كيفما اتفق، وانما تستند على ضوابط وموازن، متناهيه الدقه، بديعه الصنعه، يدركها العلماء الجهابذه، بقوه ذهنيه خارقه، وثقافه واسعه، وبراعه نادره، وهى تمكنهم من اتقان العمل، وعدم الوقوع فى الزلل، واود ان انوه ان الذى يعيننا فى معالجه المسائل او ايجاد البدائل، ان شریعتنا تنشأ على ادله نقليه وعقليه، وكلا النوعين فيها يحتاج الى الآخر، ويتممه، وبهما تكتمل على اكمل وجه، واجمل شكل.

## کلمات کلیدی:

الأدله، خصائص الأدله، الأدله الثقليه، الأدله الاجتهاديه، الاحكام الثابته، الاحكام المتغيره

لينك ثابت مقاله در پایگاه سیویلیکا:

<https://civilica.com/doc/1940423>

